

الجزء الثاني

السياسة الخارجية والأمنية التركيتان بعد الحرب الباردة

أدت التغييرات الدولية الهائلة، التي أعقبت الحرب الباردة، إلى إحداث انقلاب كبير في مناخ السياسة التركية على الصعيدين الخارجي والأمني، ما لبث أن أضعف روابط أنقرة بحلفائها الغربيين وفرض تشدداً في العلاقات مع البلدان المجاورة كما في التطورات الإقليمية⁽¹⁾. فالنظرة القديمة، الغارقة في السلبية، إلى السياسة الخارجية التي كانت قائمة على الشعار الكمالي: «سلام في الوطن. سلام في العالم» راحت، بصورة تدريجية، تخلي مكانها لسياسة خارجية أكثر وعياً لذاتها ومتضمنة قدرأ معيئاً من الاستعداد لخوض صراعات مدروسة ومحسوبة جيداً مع البلدان المجاورة إذا قُدر أنها ضرورية لتحقيق مصالح تركيا القومية.

أما تحديد هذه المصالح فيتم حسمه، في المقام الأول، عبر تصوّر وجود تهديد متعدّد الأطراف حلّ محل منظور العداء التقليدي بين الشرق والغرب. ومن العناصر المهمة لهذا التصوّر تدويل المسألة الكردية، وخطر التعرض للإستبعاد من عملية بناء الصرح السياسي والأمني الجديد لأوروبا، والحرمان من النفوذ الإقليمي في آسيا الوسطى، فيما يتعلّق بتنمية حوض بحر قزوين

الغني طاقياً، خصوصاً. يبقى تصوّر تركيا على الدوام مشروطاً بالخوف من وجود مؤامرة تدبرها قوى أجنبية، أوروبية بالدرجة الأولى، دائبة على السعي لتفكيك البلاد بغية الخلاص من منافس غير مرغوب فيه.

في هذا السياق تشهد السياسة الخارجية التركية سلسلة من التغييرات التجريبية على جبهتين. تسعى البلاد، أولاً، إلى اجترح توازن جديد بين ارتباطات تعاونية عبر جملة من الأطر متعدّدة القوميات القديمة والجديدة من جهة، والمتابعة المنفردة، إلى هذا الحد أو ذاك، لمصالح قومية قائمة على قدرة عسكرية جرى تعزيزها كثيراً وما زالت تنمو أكثر فأكثر، من جهة ثانية. لقد قال أحد المراقبين الأتراك: «ترقبوا مبادرات تركيا الجريئة في كل من الشرق الأوسط، وما وراء القفقاس، وشبه جزيرة البلقان، بهدف حماية مصالح أمنها القومي، بحيوية تفوق ما كان معهوداً من قبل. لا يمكن اعتبار تعاونها مضموناً، كما لا يمكن غض النظر عن هواجسها الأمنية المشروعة أو تهديتها»⁽²⁾.

باتت المؤسسة السياسية التركية، ثانياً، متزايدة التنبه إلى، والحرص على، إقامة علاقات خارجية تتجاوز حدود توجه البلاد التقليدي الحصري نحو الغرب. صحيح أن أنقرة لا تقطع علاقاتها مع الحلفاء الغربيين ولكنها دائبة على إعادة تحديد طبيعة هذه العلاقات مع التطلّع إلى الاضطلاع بدور أكبر في أوراسيا. ما زالت رغبتها في أن تصبح نموذجاً يُحتذى بالنسبة إلى الدول المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى، كما على صعيد الأنظمة الإسلامية الإصلاحية، تنطوي على أهمية بالغة، وإن ظلّ نجاحها محدوداً حتى الآن. ثمة، على أية حال، قطاعات ذات شأن من النخبة السياسية في تركيا، ما زالت مقتنعة بأن الغرب «بحاجة إلى تركيا في هذه المنطقة الوعرة من أجل توفير الحماية لجملة من المصالح الأمنية الغربية الأساسية، وفي سبيل تقديم مثال حي عن إمكانية الجمع بين الإسلام، والديمقراطية التعددية، واقتصاد السوق القائم على الحرية، في الوقت نفسه»⁽³⁾.

لم تفض هذه التغييرات، بَعْدَ، إلى أية استراتيجية كبرى جديدة تحدّد موقع البلاد على الصعيد الدولي⁽⁴⁾. يعود السبب، في المقام الأول، إلى وجهات النظر المتباينة بشأن ما يمكن لأية سياسة خارجية مرجوة أن تتخذها من شكل. ما لبث ظهور قوى سياسية داخلية جديدة، مضافاً إلى عدم اليقين المستمر بشأن النظام الدولي الجديد، أن تمخّض عن قدر متنام وصاحب من الجدل حول الخط التركي في السياسة الخارجية والأمنية. ما زال هذا الجدل قاصراً عن بلوغ أي إجماع قومي جديد.

يحظى استمرار التوجّه الغربي الراسخ بوصفه العمود الفقري للسياسة الخارجية، بأقوى أشكال التفضيل والتأييد لدى الجيش؛ ونخبة الأعمال؛ ودعاة التغريب التقليديين في الوسط السياسي الموجودين، بصورة رئيسية، في صفوف أحزاب اليسار الديمقراطي (DSP)، الطريق القويم (DYP)، والوطن الأم (ANAP)؛ ومعظم أرباب الصحافة والإعلام البارزين في البلاد. غير أن هذه القوى السياسية ليست متفقة حول ما إذا كانت تركيا صاحبة حق في عضوية الاتحاد الأوروبي. هذه العضوية التي يمنعها الاتحاد عنها ظلماً، أم أن عليها أن تبذل جهوداً مضمّنة لتوفير معايير العضوية التي أقرّها الاتحاد بالنسبة إلى أي بلد مرشّح. وفي حين أن قادة الجيش وساسة الأحزاب، يتبنّون وجهة النظر الأولى بصورة عامة، نجد أن نخبة رجال الأعمال تميل عادة إلى الرأي القائل بضرورة بذل المزيد من الجهود. تتفق هذه الجماعات ذات التوجّه الغربي، كلها، على عدم وجود أي بديل قابل للحياة للالتحاق بركب الاتحاد الأوروبي. ليس الانفتاح الإقليمي لسياسة تركيا الخارجية، بنظر هذه الجماعات، بديلاً عن التوجّه الأوروبي، وإن أمكن اعتباره إضافة إيجابية جديدة بالترحيب إلى هذا التوجّه.

ثمّة موقف مختلف يتخذه التقليديون والجدد من القوميين الممثلين،

بالدرجة الأولى، من قبل حزب الحركة القومية (MHP) وقيادة حزب اليسار الديمقراطي (DSP) مع بعض صحفيي تركيا المتنفذين وممن يمكن أن يوجدوا أيضاً في صفوف حزبي الطريق القويم (DYP) والوطن الأم (ANAP). يدعو هؤلاء إلى اعتماد سياسة خارجية متركزة على مصالح تركيا القومية المحددة بواقعها ومكانتها بوصفها قوة إقليمية ناشئة. فالعلاقات مع أوروبا لا تعتبر أساساً ضرورية لسياسة تركيا الخارجية والأمنية وإن كانت إحدى وسائل تحسين مكانة البلاد الدولية^{(5)(*)}. ومن هذا المنظور فإن موضوع العلاقات مع إسرائيل أو ضمان موقع حاسم في عملية نقل طاقة بحر قزوين، ينطويان على أهمية موازية للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. وبالتالي فإن عضوية الاتحاد ليست مقبولة إلا إذا كانت مُبرّأة من احتمال التضحية بأية مصالح قومية مهمة، وغير مصحوبة بأية قيود على السيادة السياسية. وفيما يصر حزب اليسار الديمقراطي (DSP) على تأكيد مكانة تركيا الإقليمية بصورة عامة، فإن حزب الحركة القومية (MHP) يدعو إلى إقامة علاقة خاصة مع ذوي الأصول التركية في آسيا الوسطى، علاقة قابلة لأن تتوّج، آخر المطاف، بظهور رابطة دول تركية (كومنولث تركي) بزعامة تركيا.

يتفق دعاة التغريب والقوميون على أن استمرار عضوية تركيا في الناتو هو الضمان الأمثل لأمن البلاد. وينطوي ذلك على الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، غير أن الفريقين، كليهما، يتوقان لرؤية تفهم أميركي أفضل لمتطلبات تركيا السياسية.

(*) بالنسبة إلى حزب اليسار الديمقراطي (DSP) ليس هذا الموقف إلا استمراراً لـ«السياسة الخارجية متعددة الأقوام» في السبعينيات لدى أجويد، تلك السياسة التي كانت، في تلك الفترة تولي اهتماماً أكبر لـ«النزعة العالم الثالثة» والانفتاح على الاتحاد السوفيتي. للاطلاع على التفاصيل. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

أما إسلاميو تركيا فيتخذون موقفاً شديداً للاختلاف. فهم يدعون إلى إعطاء نوع من الأولوية للعلاقات مع العالم الإسلامي، وهو أمر تجلّى بوضوح، مثلاً، في سياسة مجموعة الدول الثماني الإيربكانية التي استهدفت إقامة علاقات وثيقة بين تركيا وسبع دول إسلامية أخرى كبيرة أو قوية اقتصادياً هي: إيران، مصر، باكستان، بنغلادش، أندونيسيا، ماليزيا، ونايجيريا. وعلى المدى الطويل يتطلّع الإسلاميون، كما يتجلّى من مواقف حزب الفضيلة وأتباعه في وسائل الإعلام وبين أوساط المثقفين، إلى إبعاد تركيا عن الغرب وفك ارتباطها به، وصولاً إلى جعلها قوة طليعية وقيادية في العالم الإسلامي. غير أن هؤلاء، كما تبين من فترة توليهم للحكم، مستعدون للتكيف مع الحقائق والوقائع الدولية والداخلية وقادرون عليه. وبالتالي، فإن العلاقات الوثيقة مع الاتحاد الأوروبي مع التزام مستمر بالناتو ليست محظورة طوال بقائها ملبية لمتطلبات الظروف الدولية. غير أن هذا لا يمكن اعتباره إلاّ حلاً وسطاً مؤقتاً، وإن دام طويلاً، ولا يجوز أخذه على أنه نوع من الانقلاب في التوجّه الأساس على صعيد السياسة الخارجية، طوال بقاء مثل هذا التوجّه بعيداً عن ساحة النقاش في الأوساط الإسلامية على الأقل.

ظلت السياسة التركية على الصعيدين الخارجي والأمني، في ظل جملة الظروف الدولية والمحلية التي سادت خلال العقد الماضي، تركية معقّدة تزواج بين التغريب والنزعة القومية. ومما يتعذر إنكاره أن زوال الاتحاد السوفيتي وانتهاء الخصومة بين الشرق والغرب، أفضيا إلى فتح آفاق جديدة أمام أنقرة على صعيد السياسة الخارجية الإقليمية. لقد بادرت أنقرة إلى الإمساك بالفرص المتاحة لها وباتت موشكة على فرض وجودها بوصفها قوة إقليمية رئيسية. وفي الوقت ذاته، شهدت العلاقات مع الغرب تغييرات ذات شأن كانت، في المقام الأول، نتيجة التغيير الطارئ على مدى أهمية تركيا بالنسبة إلى أوروبا. لم تكن

الولايات المتحدة قادرة على أن تقدّم ما هو أكثر من تعويض جزئي عن علاقات أنقرة المتدهورة بسرعة مع بلدان الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، فإن تركيز السياسة الخارجية التركية بات متحوّلاً، ببطء ولكن بثبات، نحو تأكيد الطابع القومي. يمكن التوصل، مثلاً، إلى مثل هذا الاستنتاج عبر الاطلاع على برنامج حكومة تركيا السابعة والخمسين، حكومة بولنت أجويد القومية اليسارية الائتلافية القائمة على ثلاثة أحزاب، التي جاءت إلى الحكم في الثلاثين من أيار/ مايو سنة 1999م^(*). فما لم يتم اعتماد توجه جديد على صعيد السياسة الداخلية نحو تبني قيم الديمقراطية الليبرالية، يكون مصحوباً بمبادرة الاتحاد الأوروبي إلى التخفيف من شروط العضوية، من شأن هذه النزعة القومية القوية، ذات التوجه الغربي، أن تصبح الطابع المميّز لسياسة تركيا الخارجية عند بداية القرن الحادي والعشرين.

(*) للاطلاع على التفاصيل، انظر «برنامج الحكومة الائتلافية: بيان الحكومة السابعة والخمسين المقدم إلى البرلمان التركي من قبل أجويد» في الرابع من حزيران/ يونيو سنة 1999م. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: من الطاقة إلى التجارة فعلاقات القرابة

يشكّل التاريخ، المعترف بأنه قصير، لعلاقات أنقرة مع الدول المستقلة حديثاً في كل من آسيا الوسطى وما وراء القفقاس مثلاً جيداً عن كيفية وقوع القيادات السياسية في تركيا وحلفائها الغربيين في خطأ تفسير مغزى زوال الإمبراطورية السوفيتية. فبعد انتهاء الحرب الباردة مباشرة سارع حلفاء أنقرة إلى دفعها نحو السعي للاضطلاع بدور خاص في تطوّر الدول المستقلة حديثاً (د.م.ح). كانت هذه السياسة تنطلق، بالدرجة الأولى، من الخوف غير المبرّر من تعرّض المنطقة، على يد النزعة الأصولية الإيرانية، لعملية أسلّمة سريعة وعميقة. جرى الترويج لتركيا بوصفها نموذجاً غربياً مضاداً بالنسبة إلى آسيا الوسطى. بادرت أنقرة، بشغف، إلى الإمساك بهذه الفرصة في سبيل إعادة تأكيد أهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى الغرب عن طريق رسم وتسويق سياسة بعيدة المدى تخص آسيا الوسطى وتستهدف تحويل المنطقة إلى دائرة نفوذ تركي خاص⁽¹⁾.

غير أن هذا المخطط ما لبث، بشيء من السرعة، أن تعرّض لافتقار تركيا إلى الدعم المادي الكافي من الحلفاء الغربيين، ولافتقارها إلى الوسائل المحلية الكافية اللازمة لمتابعة مثل هذه السياسة الطموحة، ويسبب مواجهة مقاومة

روسية متنامية وصارمة لعملية فقدان النفوذ في «الجوار القريب». ليست المشكلات الرئيسية التي تعترض تركيا اليوم فيما يخص آسيا الوسطى وما وراء القفقاس متمثلة بانتشار الأصولية الإيرانية، بل بمحاولات روسيا الرامية إلى إعادة فرض سيطرتها على المنطقة وإلى ضمان حصة كبيرة في عملية تسويق ثروات الطاقة الموجودة في حوض بحر قزوين⁽²⁾.

اكتشاف «عالم جديد»: من نشوء الفرع إلى الواقعية

مع تفكك الاتحاد السوفيتي وجدت أنقرة نفسها في مواجهة «عالم جديد» في آسيا الوسطى، عالم أرادت أن تؤثر فيه، وطرح عليها جملة من المطالب^{(3)(*)}. قوبلت الجمهوريات الجديدة، و«أبناء الأعمام الجدد» فيما يعتبر الموطن التركي الأصلي بقدر كبير من الترحيب من جانب الجمهور التركي ومن قبل قطاعات واسعة من نخبة البلاد. ثمة الآن دول أخرى ذات سيادة يشكّل فيها «الأتراك» المجموعة السياسية المسيطرة، يجري فيها التحدّث رسمياً بلغة قريبة، وحيث الثقافة شديدة القرب من نظيرتها في الأناضول. بصورة مفاجئة بدت عزلة تركيا النسبية، عن أوروبا التي يتوق شعبها إلى الانتماء إليها ولكنه كثيراً ما قوبل بالصد من جهة، وعن العالم العربي الذي لم يعتبر الأتراك أنفسهم قط جزءاً عضويّاً منه والذي ظلّ شديد التحفّظ إزاء تركيا من الجهة المقابلة، كما لو أنها أصبحت أثراً بعد عين.

لقد أدّى النقص النسبي، على صعيد التطور الاقتصادي والسياسي في الجمهوريات الجديدة، إلى تمكين العديد من الأتراك من الإحساس بالتفوّق وأتاح لأنقرة فرصة الاضطلاع بقيادة المنطقة⁽⁴⁾. ما كانت تركيا لتستطيع أن

(*) ثمة سرد شامل لقصة تطوّر علاقات تركيا مع الجمهوريات الجديدة في آسيا الوسطى حتى أواسط التسعينيات. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

تحلم بتحقيق مثل هذه الفرص في علاقاتها مع شركائها الغربيين. وبالتالي فإن الشروط كانت مساعدة لظهور توقعات جامحة وآمال عريضة فيما يخص أهمية العلاقات، بُغْدها، ومداها، مع آسيا الوسطى⁽⁵⁾.

قامت الأوساط القومية المتطرّفة، مثل أوساط حزب الحركة القومية (MHP) ذي التوجه الوحدوي التركي - الطوراني بزعامة الراحل ألب أرسلان توركش وأتباعه، بتوفير وقود خاص لتلك التوقعات والآمال. كثر الحديث الصريح عن تطوير كتلة أو وحدة للأقوام التركية بزعامة تركيا مرشحة لأن تصبح، آخر المطاف، قوة سياسية جبّارة معترف بها قادرة على المساهمة في عملية صياغة النظام الدولي الجديد⁽⁶⁾.

كان ساسة تركيا المنتمون إلى التيار الرئيسي سريعين أيضاً في رسم صورة زاهية لعالم تركي جديد ممتد من البحر الأدرياتيكي إلى حدود الصين تشكّل تركيا قلبه. فقد سارع رئيس الجمهورية تورغوت أوزال إلى إبلاغ مواطنيه والعالم بأن القرن الحادي والعشرين مرشّح لأن يكون «القرن التركي»⁽⁷⁾. حظي الساسة الأتراك على صعيد الدعاية لمثل هذه الرؤى والأحلام بالتشجيع لدى وسائل الإعلام الغربية كما لدى الولايات المتحدة. ففي وقت مبكر يعود إلى سنة 1992م، خلال جولة على عواصم آسيا الوسطى، قام وزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر بدعوة الجمهوريات الجديدة إلى تبني النموذج التركي في تنميتها السياسية والاقتصادية⁽⁸⁾. وكان رجال السياسة والإعلام في أوروبا متفقين مع الوزير الأميركي في هذا الرأي.

غير أن هذا التطابق بين وجهتي النظر السياسيتين التركية والغربية كان مستنداً إلى دوافع متباينة. كان الوضع في الاتحاد السوفيتي السابق يقدّم، بنظر قادة تركيا السياسيين، فرصة أخرى لاستعادة أهمية البلاد السياسية والاستراتيجية بالنسبة إلى الغرب، بعد بروز أهمية تركيا في أثناء حرب الخليج⁽⁹⁾. أما الساسة

الغربيون فقد اعتبروا رسالة أنقرة الجديدة جزءاً مهماً من سياسة احتواء معتمدة ضد التهديد الاستراتيجي المتمثل بالأصولية الإسلامية، بطبيعتها الخاضعة للرعاية الإيرانية خصوصاً. فبالنسبة إلى هؤلاء الساسة كان من الملح أن يتم الوقوف في وجه انتشار الإسلام الأصولي في منطقة مضطربة سياسياً، منطقة مرشحة لأن تغدو بؤرة، بلا ضوابط، لانتشار أسلحة الدمار الشامل بما فيها الصواريخ النووية.

لقد كان محتوماً، إلى هذا الحد أو ذاك، أن تغدو آسيا الوسطى ليس فقط مرشحة بل ومضطرة لأن تصبح منطقة نفوذ تركية. باتت تركيا تعتبر إحدى القوى الإقليمية الجديدة «ذات النفوذ في: آسيا الوسطى، القفقاس، منطقة البحر الأسود، شبه جزيرة البلقان والشرق الأوسط»⁽¹⁰⁾. وثمة محللون جيو-سياسيون أميركيون قاموا بتعزيز هذه الأفكار على صعيد تطوير إمكانيات حوض بحر قزوين في مجال الطاقة^{(11)(*)}. تتمتع تركيا بمكانة محورية وفقاً لهذه الاعتبارات، وهي أيضاً عنصر من فلسفة السياسة الخارجية السائدة لدى كل من رئيس الوزراء بولنت أجويد ووزير الخارجية إسماعيل جيم⁽¹²⁾.

عند انهيار الاتحاد السوفيتي كان التوجّه السياسي لدول آسيا الوسطى مؤيداً لفرض اتباع النموذج التركي. ففي أيلول/سبتمبر سنة 1991م، قام الرئيس

(*) لعل النموذج الأبرز لجغرافية أوراسيا السياسية الجديدة هذه هو كتاب زيفنيو بريزينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: التفوق الأمريكي وضروراته الجيو-سياسية (هاربر كولينز، سنة 1997م)، خصوصاً ص: 30 - 56. إلى وقت قريب لم يكن حوض بحر قزوين المحدّد بجملته من السمات المشتركة موجوداً. فهذه المنطقة الجيو-سياسية ظهرت إلى الوجود بعد زوال الاتحاد السوفيتي. إنها محددة، أساساً، بجملته الآليات والسمات المشتركة النابعة من سعي جمهوريات أذربيجان وتركمانستان وقازاخستان وجورجيا، بل وأرمينيا إلى حدود معينة، إلى إيجاد منافذ لموارد الطاقة المتوافرة في المنطقة واجتذاب الاستثمارات الدولية بمنأى عما تقرره روسيا. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

القازاخستاني نور سلطان نازارباييف بزيارة أنقرة. وفي التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1991م، اعترفت تركيا رسمياً بجمهورية أذربيجان، وفي شهر كانون الأول/ديسمبر سنة 1991م، تعاقب رؤساء جمهوريات تركمانستان، وأوزبكستان وقيرغيزستان على زيارة تركيا زيارات رسمية. عادوا وفي جعبهم رُزْم من الاتفاقيات مع تركيا حول التعاون في العديد من المشروعات الاقتصادية والثقافية المختلفة⁽¹³⁾. بادرت تركيا في السادس عشر من كانون الأول/ديسمبر إلى الاعتراف رسمياً بجميع الجمهوريات الجديدة الأخرى في منطقة الاتحاد السوفيتي السابق، مُضَفِّية الصفة الرسمية على علاقاتها مع كل من آسيا الوسطى وما وراء القفقاس.

كانت ثمة، مع ذلك، عقبات معينة تعترض سبيل تحقيق الطموحات التركية. فتركيا لم تكن الجهة الوحيدة الساعية إلى بسط النفوذ على آسيا الوسطى. كان لا بدّ من أخذ كل من إيران وروسيا، على الأقل، بعين الاعتبار. فإيران كانت تتمتع بمسوغات تاريخية. ثقافية شبيهة بما لدى تركيا على صعيد إقامة علاقة خاصة. أما روسيا فكانت، بوصفها وريثة القوة المسيطرة السابقة في المنطقة، ذات مصلحة مستمرة في إبقاء الجمهوريات الجديدة تابعة اقتصادياً وسياسياً. كان قادة دول آسيا الوسطى يريدون أن يحولوا دون استبدال الأخ السوفيتي الأكبر بشقيقة تركية كبرى جديدة (آبي Aguabey). كانوا راغبين في جني ثمار السيادة السياسية المحققة حديثاً لبلدانهم عبر ترسيخ وتثبيت استقلالهم السياسي والاقتصادي إلى أقصى حدّ ممكن مع العمل في الوقت نفسه لضمان مواقعهم القيادية الخاصة التي لا ينازعهم عليها أحد على الصعيد الداخلي. وسرعان ما تمخّض هذا كله عن موقف أكثر اتصافاً بالواقعية من آسيا الوسطى في الأوساط الرسمية التركية.

ولكن أنقرة كانت أحياناً 18 1 المعوبة في الحفاظ على التوازن

بين سياسة خارجية واقعية (دون أي ادعاء لزعامة إقليمية) في علاقاتها مع الجمهوريات الحديثة من جهة، وآمالها في إقامة علاقة خاصة مع نوع من المكانة التفضيلية التركية في السياسة الخارجية لدول آسيا الوسطى، من جهة ثانية. كان من شبه المتعذر على القادة الأتراك أن يحولوا دون اتصاف كلماتهم بالغموض، أو دون إساءة تفسيرها. وقد حدث هذا، مثلاً، حين أعلن رئيس الوزراء سليمان ديمريل في نيسان/أبريل سنة 1992م، في أثناء زيارة له لعدد من دول آسيا الوسطى، أن تركيا لم تكن تريد أن تفرض الوصاية على الجمهوريات الجديدة، ولكنه تحدّث في الوقت نفسه عن إمكانية إقامة رابطة تضم جمهوريات تركية ذات سيادة، وعن اضطلاع تركيا بمسؤولية تمثيل العالم التركي على المنابر الدولية⁽¹⁴⁾.

سارعت الأوساط السياسية في موسكو والتّخّب العسكرية الروسية إلى اعتبار مثل تلك اللغة برهاناً على اعتزام تركيا الحلول محل النفوذ الروسي في المنطقة. وما لبثت هذه النظرة أن أصبحت أكثر بروزاً في موسكو مع اكتساب مفهوم الجوار القريب قدراً أكبر من الوزن بوصفه أحد العناصر الهامة في نمط تفكير السياسة الخارجية الروسية. وبالتالي، فإن سياسة تركيا تجاه آسيا الوسطى وما وراء القفقاس تتعرّض للعرقلة ليس فقط بسبب جملة الصراعات المختلفة الخفية منها والمكشوفة في المنطقة، بل وجراء عودة روسيا إلى الانبعاث بقوة مرة أخرى بوصفها قوة إقليمية ذات نفوذ⁽¹⁵⁾.

أدّى انتخاب أبو الفيض إيلجيبى رئيساً لجمهورية أذربيجان سنة 1992م، إلى تعميق الشكوك الروسية. اشتهر الرجل بمواقفه المعادية بقوة لروسيا والمالية بقوة مماثلة لتركيا، مما دفع موسكو إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى استعادة مواقع قوية فيما وراء القفقاس. فعبر القيام، عملياً، باستغلال النزاعات الناشئة بين أذربيجان وأرمينيا حول ناغورنو قره باغ من جهة، وبين جورجيا

والإقليم المنفصل عنها والمعروف باسم أبخازيا من جهة ثانية، تمكنت موسكو أخيراً من إعادة فرض وجودها العسكري على الحدود الجورجية والأرمنية مع تركيا. حاول خَلَف إيلجيبى، حيدر علييف، أن يتبع خطأً سياسياً متصفاً بقدر أكبر من الاستقلالية. حاول، أولاً، أن يبقى على مسافة واحدة مع كل من أنقرة وموسكو⁽¹⁶⁾. وسعى، بعد ذلك، إلى بناء سياسته ذات التوجُّه الغربي على قاعدة علاقات سليمة مع الولايات المتحدة بغية إيجاد مظلة أمنية لاجتراح علاقات خاصة مع تركيا على صعيد سياسة خط الأنابيب⁽¹⁷⁾.

الوضع الفعلي: الطاقة، الأعمال، والقرابة

تنطلق علاقات تركيا مع الدول المستقلة في آسيا الوسطى وما وراء القفقاس، بالدرجة الأولى، من إمكانيات الطاقة والأعمال التجارية من جهة وصِلَة القرابة من جهة ثانية. لم تتخلَّ أنقرة كلياً عن فكرة أن تكون، أو تصبح، نموذجاً يُحتذى، غير أنها باتت أقل بروزاً على الساحة مما كانت في السنوات الأولى من عقد التسعينيات. علينا أن نتنظر لنرى ما إذا كان التصوُّر سوف يشهد انبعاثاً سياسياً في ظل حكومة أجويد الائتلافية الجديدة الأكثر قومية مع حزب الحركة القومية (MHP).

الطاقة

لقد تحوَّل اهتمام تركيا الإقليمي الرئيسي عن حُلْم إيجاد مجموعة من الدول التركية كقوة جديدة على الساحة السياسية الإقليمية ويات متركزاً على اعتبارات سياسية واقتصادية أكثر دنيوية حول كيفية الحصول على حصتها من كعكة الطاقة الإقليمية المرشحة لأن تُوَزَّع في غضون العقود المقبلة. تريد تركيا أن تشارك في عمليات تطوير وتسويق ثروات النفط والغاز الكبرى الموجودة في منطقة بحر قزوين، وفي تركمانستان، وقازاخستان، وأذربيجان بالدرجة

الأولى^{(18)*}. يرى القادة الأتراك في عملية استثمار هذه الثروات وسيلة من وسائل معالجة طلب البلاد المتزايد للطاقة، تحقيق مكاسب اقتصادية ذات شأن من خطوط الأنابيب والمرافق المطلوبة في الأجزاء النازلة من هذه الخطوط، وتعزيز أهمية البلاد الاستراتيجية بالنسبة إلى كل من دول آسيا الوسطى والحلفاء التقليديين في الغرب⁽¹⁹⁾. غير أن تركيا لا تملك إلا القليل من الوسائل الخاصة اللازمة لتحقيق مصالحها. فنجاح سياستها النفطية القزوينية يتوقف، في المقام الأول، على الدعم السياسي لحكومة الولايات المتحدة.

كانت تركيا وستبقى حتى المستقبل المنظور إحدى الدول المستوردة للنفط والغاز. ففي سنة 1995م، استوردت 25,8 مليون طن من النفط الخام، ومع حلول سنة 2010م، سيبلغ ما تستورده أكثر من أربعين مليون طن، حسب توقعات الطلب على الطاقة. ستكون الزيادة في استهلاكها للغاز الطبيعي أكثر إدهاشاً، إذ ستقفز الكمية المستوردة من أقل من عشرة مليارات من الأمتار المكعبة في سنة 1998م، حسب التوقعات، إلى 54 ملياراً من الأمتار المكعبة في سنة 2010م، و81 ملياراً من الأمتار المكعبة في سنة 2020م. أما السبب الرئيسي الكامن وراء هذا الطلب المتزايد، فهو العمل على استبدال الفحم التركي ذي النوعية الرديئة بالغاز الطبيعي لأغراض التدفئة في المراكز الحضرية المتنامية بسرعة مع الاستخدام المتزايد للغاز، كوقود نظيف لمحطات توليد الطاقة وأغراض صناعية أخرى⁽²⁰⁾. وهذا كله يجعل تركيا سوقاً جذابة للنفط والغاز

(*) ولو ربما لأسباب سياسية في البداية، كانت تقديرات كمية الاحتياطيات النفطية القزوينية موضع نقاش ومساءلة؛ غير أن المؤكد هو أن مساهمة المنطقة في السوق العالمية للطاقة في القرن الحادي والعشرين، ستكون موازية لحجم مساهمة الاحتياطيات النفطية لبحر الشمال على الأقل. وبالتالي، قد يكون الحديث عن كويت جديدة نوعاً من المبالغة، غير أن المرء لا يسهو أن يتجاهل مساهمة بحر قزوين في الطاقة العالمية في العقود القادمة. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

القزوينيين، ويضفي أهمية خاصة على علاقات تركيا بالمنطقة المرشحة لأن تصبح مصدرها الرئيسي للطاقة في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين.

ومع ذلك، فإن ما ينطوي على أهمية أكبر بكثير هي خطوط الأنابيب التي ستولّى مهمة نقل ثروات الطاقة العائدة للدول القارية المعزولة الواقعة حول بحر قزوين إلى الأسواق العالمية. منذ البدايات الأولى بالذات حاولت تركيا أن توظف اهتمام الجمهوريات الجديدة بخطوط الأنابيب في سبيل تقليص اعتماد هذه الجمهوريات على روسيا. فمنذ كانون الأول/ديسمبر سنة 1994م، ظلّت أنقرة تدعو رسمياً، إلى إنشاء خط أنابيب نفطي من باكو إلى محطة النفط التركية على شاطئ البحر الأبيض المتوسط بالقرب من جيحان، لنقل النفط الأذربيجاني المستخرج في عرض البحر⁽²¹⁾. لقد أصبح تحقيق خط (باكو - جيحان) إحدى المصالح القومية التركية التي لا تقبل النقاش، وظلّت الحكومات الائتلافية المتعاقبة، مهما كانت وجهات نظرها السياسية، دائبة على متابعة عملية الإنشاء بحيوية ونشاط.

في الخطة التركية الأصلية، من الممكن ربط خط الأنابيب هذا بآخر يمتد على امتداد شاطئ بحر قزوين لنقل النفط الخام من حقل تنكيز النفطي في الجزء الشمالي الشرقي من حوض بحر قزوين الواقع في قازاخستان⁽²²⁾. من شأن خط الأنابيب الممتد من باكو أن يكون ذا طاقة سنوية تصل إلى خمسين مليوناً من الأطنان المترية وبطول يصل إلى حوالي ألفين من الكيلومترات. أعلنت الإدارة الأميركية في كانون الثاني/يناير سنة 1995م، عن دعمها للمشروع التركي ضمن إطارها المفضل لمعبر يتولّى نقل الطاقة المستخرجة في منطقة بحر قزوين من الشرق إلى الغرب.

في اللعبة التي بدت كما لو كانت بلا نهاية، والتي تطوّرت فيما بين

الأطراف الرئيسية ذات العلاقة بأمور النفط بحر قزوين (الولايات المتحدة، روسيا، إيران، تركيا، الجمهوريات الجديدة، وشركات النفط العالمية الدولية)، تعيّن على تركيا أن تعدل خططها عدداً من المرات⁽²³⁾. ففي وقت مبكر جداً بات واضحاً أن المسار الصالح الوحيد لخط باكو - جيحان، سيكون ماراً عبر جورجيا؛ في حين كان المساران الأكثر اقتصادية يمرّان عبر إيران أو أرمينيا، غير قابلين للتنفيذ بسبب المقاومة الأمريكية والصراع الباقي دون حل في ناغورنو قره باغ، على التوالي. وأصبح واضحاً بالمثل أن الخطة التركية غير قادرة على منع تحقيق خط أنابيب روسي بديل من حقل تنكيز النفطي وقازاخستان إلى ميناء نوفو - راسيسك الروسي على البحر الأسود. ومن أجل هذا المشروع قامت كل من روسيا وقازاخستان وعمان بتشكيل كونسورتيوم خط أنابيب قزوين (CPC) سنة 1992م. وقد جرى إعادة تشكيل الكونسورتيوم سنة 1996م، بضم عدد من شركات النفط العالمية المهمة، وخصوصاً شركة تشيفرون، المطوّرة الرئيسية لحقل تنكيز، من أجل توسيع دائرة الأطراف المشاركة وتحسين سرعة واحتمال تحقيق المشروع⁽²⁴⁾. ثمة اليوم احتمال إقامة منظومة خطوط أنابيب متعدّدة المسارات من شأنها أن تشمل على خيار شمالي (روسيا) وآخر غربي (جورجيا - تركيا). وهناك خيار جنوبي عبر إيران، يبدو مفضلاً لدى بعض الشركات النفطية، تحول دونه السياسة الأميركية القائمة على الاستمرار في فرض الحظر الدولي على طهران. ما زال مشروع الكونسورتيوم (CPC) وباكو - جيحان، ينتظران الموافقة النهائية من جانب الأطراف المعنية.

بدأت عمليات إنتاج ونقل ما يُتَوَقَّع أن يصل إلى خمسة ملايين طن متري من النفط سنوياً من حقول النفط أذربيجانية في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1997م، عبر خط شمالي تم إصلاحه للأنابيب من باكو إلى نوفو - راسيسك عن طريق العاصمة الشيشانية غروزني. وثمة مسلك غربي آخر، بالطاقة ذاتها، بين باكو ومحطة سوبسا الجورجية على البحر الأسود أصبح جاهزاً للعمل في نيسان/

أبريل سنة 1999م، بعد أن كان إنشاؤه قد واجه بعض التأخيرات غير المتوقعة. كانت تركيا التي قامت حتى بعرض المشاركة المالية في عملية الإنشاء وراء إطلاق هذا المسار أيضاً. وعلى هذا الصعيد، فإن «الحكومة التركية دأبت على إيضاح أن دعمها للمسار الغربي كان مرتبطاً بتحقيق خط أنابيب باكو - جيحان آخر المطاف»⁽²⁵⁾. وحين تعرّض هذا الربط للرفض من قبل شركة أذربيجان الدولية العاملة (AIOC)، أوائل سنة 1996م، سحبت تركيا دعمها وتركت عملية إنشاء خط الأنابيب لشركات النفط والدول المعنية⁽²⁶⁾. والآن، فإن كل النفط الأذربيجاني الخام، الذي لا يباع إلى تركيا أو زبائن آخرين في منطقة البحر الأسود، يجب نقله عبر المضائق التركية.

ما زال القرار النهائي بشأن خط أنابيب التصدير الرئيسية يتعيّن اتخاذه من قبل شركة (AIOC)، ذلك الكونسورتيوم النفطي الدولي، المطوّر الرئيسي لحقوق النفط الأذربيجانية الموجودة في عرض البحر، والذي سيتعيّن عليه تحمّل مخاطر توظيف استثمارات تتراوح بين 2,3 و4 مليارات من الدولارات، بفترة تسديد تصل إلى حوالي عشرين سنة في منطقة مأزومة ومتفجرة سياسياً. رسمياً، سيتم اتخاذ القرار الخاص بمسار خط الأنابيب من قبل الحكومة الأذربيجانية، أي رئيس الجمهورية علفيف. أما دور شركة (AIOC) فلا يتعدّى تزويده بالتوصيات، غير أن هذه التوصيات تكون ذات وزن خاص، لأن شركات النفط هي التي ستولى تمويل خط الأنابيب.

ثمّة عدد كبير من العوامل التي تفعل فعلها؛ إنها تجعل الحسابات الاقتصادية بالغة الصعوبة وتحذر أوساط الأعمال الدولية المشاركة من أي قرار متسرّع. تعاني منطقة القفقاس، أولاً، من العديد من التوترات المتفاعلة التي لا يشكّل كل من الصراع حول ناغورنو قره باغ بين أذربيجان وأرمينيا، ومشكلة النزعة الاستقلالية الإنجازية غير المحلولة في جورجيا سوى المثالين الأبرز. يبقى الاستقرار الداخلي للدول الجديدة في المنطقة، ثانياً، متسماً

الخارجية ستروب تالبوت، تم تأسيسه بغرض تنسيق سياسة الولايات المتحدة. ليس الهدف الكامن وراء هذا المشروع المكلف سوى فرض وجود الولايات المتحدة بوصفها إحدى القوى الاستراتيجية المهيمنة في آسيا الوسطى. فمن شأن مَنفذ طاقي فعّال ينفّذ من المنطقة باتجاه الغرب عبر تركيا أن ينزل ضربة موجعة بنفوذ كل من روسيا وإيران، خصوصاً إذا ما أخذ المرء أن ممر الطاقة قادر أيضاً على أن يشتمل بنى تحتية خاصة بالأشكال الأخرى من النقل والاتصالات بعين الاعتبار. ترمي هذه السياسة الأمريكية، رسمياً، إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز قدرة هذه الدول الجديدة على الاستمرار بوصفها مجتمعات ديمقراطية قائمة على اقتصاد السوق، عن طريق توفير الدعم الثابت والمضطرّد لاستقلالها، ووحدتها الإقليمية، وازدهارها.

- تحسين فرص العمل لصالح الشركات الأمريكية وغير الأمريكية.

- تخفيف حدة النزاعات الإقليمية والتشجيع على التعاون في سبيل دفع عجلة عملية اندماج الدول، حديثة الاستقلال، بالأسرة العالمية للدول الديمقراطية.

- ضمان تمكين ثروات حوض بحر قزوين الطاقية من تدعيم الأمن الطاقى للولايات المتحدة وحليفاتها، جنباً إلى جنب مع الاستقلال الطاقى لدول بحر قزوين المستقلة عن طريق تأمين التدفق الحر لنفط وغاز بحر قزوين إلى الأسواق العالمية⁽³⁰⁾.

حظيت هذه السياسة بمرتبة عالية على سُلّم أولويات إدارة كلينتون لأن الاستراتيجيين الأمريكيين مقتنعون بأن التطورات الجارية في منطقة بحر قزوين سوف تكون ذات تأثير حاسم على عملية صياغة وتشكيل عالم ما بعد الشيوعية وعلى النفوذ الأمريكي في هذه العملية بالتالي. وقد جرى تأكيد هذه الأهمية الاستراتيجية على لسان وزير الطاقة بيل ريتشاردسون حين أعلن: «يتعلّق الأمر بأمن أمريكا على صعيد الطاقة، هذا الأمن الذي يستدعي تنويع مصادرها للنفط

بالهشاشة⁽²⁷⁾. وتنطوي عملية تورط كل من روسيا، وتركيا، وإيران، والولايات المتحدة في اللعبة الاستراتيجية الجارية على قدم وساق، على خطر تحوّل النزاعات المحلية إلى أزمات إقليمية. ثمة مثال نجده في تفكير الأذربيجانيين مؤخراً بإمكانية إقامة قاعدة عسكرية أجنبية في البلاد لموازنة الحشد العسكري الروسي الكبير في أرمينيا المجاورة⁽²⁸⁾.

لعل الفائدة الرئيسية التي ينطوي عليها الاقتراح التركي المتمثل بخط باكو - جيحان، في ظل هذه الظروف، هي أن من شأنه أن يشكّل بديلاً لخط أنابيب روسي أو إيراني ممكن نظرياً وشديد الجاذبية اقتصادياً، يمكن لكليهما أن يزيدا من قوة الاحتكارات المتحكّمة من الآن بطرق الوصول إلى السوق. قد تكون مشكلة المشروع التركي الرئيسية متمثلة بنقطة ضعفه الاقتصادية، لأن على المشروع، حتى يصبح مربحاً، أن لا يكتفي بنقل النفط الأذربيجاني، بل يجب أن ينقل أيضاً كمية ذات شأن من مصادر نفطية قزوينية أخرى، وهو أمر يتعذر ضمانه حالياً بصورة مطلقة^{(29)(*)}.

ولتلك الأسباب، فإن إدارة الولايات المتحدة تصوّرت ممراً عابراً لبحر قزوين ناقلاً للطاقة من الشرق إلى الغرب، من شأنه أن يجمع خط أنابيب النفط مع خط مواز لأنابيب الغاز الممدودة من تركمانستان عبر بحر قزوين للالتحاق بخط باكو - جيحان على الشواطئ الأذربيجانية. ثمة فريق عمل يضم ممثلي عدد من الوكالات ويختص بموارد الطاقة في بحر قزوين، برئاسة مساعد وزير

(*) أدى تدهور أسعار النفط الحاصل في سنة 1998م، مع إعادة النظر المتواضعة للاحتياجات النفطية المقدرة في المنطقة القزوينية، خصوصاً في أذربيجان، إلى جعل خط أنابيب باكو - جيحان أقل جاذبية. وطوال بقاء عدم اليقين حول ما إذا كانت أذربيجان ستنتج ما يكفي من النفط على المدى الطويل، أو ما إذا كان النفط من مصادر أخرى يمكن أن يضاف إلى النفط الأذربيجاني لملء خط الأنابيب المخطط، سيكون سيد الموقف، فإن منظمة (AIOC) تبقى عازفة عن اتخاذ القرار النهائي بشأن خط التصدير الرئيسي. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

والغاز على النطاق العالمي». و«يتعلّق أيضاً بالحيولة دون تمكين أولئك الذين لا يؤمنون بقيمتنا من الوصول إلى مواقع استراتيجية»⁽³¹⁾.

إن هذه الملاحظة موجّهة، بالدرجة الأولى، ضد إيران، التي ما زالت تُعتبر عنصر عدم الاستقرار الرئيسي في الشرق الأوسط عبر رعايتها للإرهاب، ونشرها للأصولية الإسلامية، وسعيها لبناء أو حيازة الأسلحة النووية. وقد قال مساعد وزيرة الخارجية ستيوارت آيزنشتات بعد زيارته لباريس في شهر شباط/فبراير سنة 1998م، حاول خلالها تأمين التأييد الأوروبي للسياسة الأمريكية: «إننا راسخو القناعة بعدم جواز مد خط للأنابيب عبر إيران. لا مجال للتردّد والأعذار والحجج أو الذرائع». لن يجري تمكين إيران من «الإمساك بعصب حياة عملية تطوير الطاقة المنتجة في منطقة بحر قزوين والمتجهة نحو الغرب». فبدلاً من ذلك، تحاول الولايات المتحدة «تشجيع... إيجاد ممر للنقل من الشرق إلى الغرب يخترق بحر قزوين والقوقاز». سيكون خط باكو- جيحان جزءاً مهماً منه⁽³²⁾.

غير أن من شأن جملة التطورات المتلاحقة في إيران بعد انتخاب رئيس الجمهورية محمد خاتمي والانتقادات الأمريكية والدولية المتزايدة لسياسة واشنطن المناوئة لإيران، خصوصاً للعقوبات الاقتصادية المطبقة، أن تتمخض في النهاية عن إحداث نوع من التغيير في هذه السياسة. سيكون مثل هذا التطور متوقفاً على حدوث تغيير جذري ودائم للنظام الإيراني ولسياسته الخارجية المثقلة بالشك العميق، إزاء وجود جهود أمريكية رامية إلى فرض الهيمنة على المنطقة.

قامت الولايات المتحدة بتوظيف نفوذها لدى أطراف سياسية ذات شأن في سبيل الحيولة دون إنشاء خط للأنابيب من تنكيز إلى الخليج في سنة 1994م، لدعم الحل القائم على مد خطّ الأنابيب التوأمين لنقل النفط الخام الأذربيجاني في تشرين الأول/أكتوبر سنة 1995م، من أجل الحصول على

موافقة الرئيس التركمانستاني سابر مراد نيازوف على مشروع خط أنابيب الغاز العابر لبحر قزوين، وبغية منع شركة (AIOC) في تشرين الأول/أكتوبر سنة 1998م، من اتخاذ قرار ضد خط باكو - جيحان.

وللتأثير على عملية التنمية في حوض بحر قزوين، كثفت واشنطن علاقاتها مع جميع البلدان ذات العلاقة. فمنذ أواسط التسعينيات قام رؤساء هذه الدول، بصورة منتظمة إلى هذا الحد أو ذاك، بزيارة واشنطن، كما أن عدداً كبيراً من الوفود الأمريكية رفيعة المستوى قامت بجولات على المنطقة بهدف تأمين «التزام كل من: تركيا، أذربيجان، جورجيا، تركمانستان، وقازاخستان، بتسريع عملية تطوير خط الأنابيب العابر لبحر قزوين، ونظيره الواصل بين باكو وجيحان...»⁽³³⁾. شجعت الإدارة الأمريكية على تشكيل فرق خبراء في البلدان المعنية لمعاينة جملة التفاصيل التكنولوجية، المالية، والبيروقراطية التي تشكّل جزءاً من إنشاء خط الأنابيب. فمنذ أواخر سنة 1997م، ثمة فريق عمل أمريكي - تركي مشترك، دأب على بذل جهود كبيرة لدفع عجلة مشروع باكو - جيحان بصورة أسرع. وأمام مؤتمر «مفترق طرق العالم» الدولي الذي عقد في استانبول في أيار/مايو سنة 1998م⁽³⁴⁾، قُدِّمت مبادرة عُرفت باسم مبادرة بحر قزوين، كانت حصيلة الجهود المشتركة لأهم المؤسسات الأمريكية المهمة بتوفير الدعم المالي للاستثمارات في الخارج مثل: مصرف التصدير والاستيراد، شركة الاستثمارات الخاصة فيما وراء البحار، ووكالة التجارة والتنمية. وفي مناسبات مختلفة سعت واشنطن أيضاً إلى دعم وتعاون حلفائها الأوروبيين لصالح مشروعها الخاص بمعبّر نقل الطاقة.

كانت المساهمة الأولية التركية في عملية التنمية مؤلفة بالدرجة الأولى من إدخال شركة تابو (TAPO) التركية الحكومية المنتجة للنفط في الأعمال النفطية الأذربيجانية والقازاخية، إلى درجة أقل، ومن الجهود الدبلوماسية المضطردة والمكثفة في كل من: باكو، واشنطن، موسكو، ألما آتا، وطهران، للترويج

للخيار التركي، أو التوصل إلى حلول وسط مع مشروعات منافسة. ولكن زحمة المشكلات السياسية الداخلية والصراعات المحترمة داخل الأجهزة البيروقراطية، حالت دون قيام أنقرة بتطوير خطة سياسية شاملة وحاسمة حول خط الأنابيب⁽³⁵⁾. تعيّن على المستثمرين المحتملين أن يتعاملوا مع خمس أو ست إدارات في أنقرة في السنوات الخمس الماضية، التي جلبت معها في الغالب تغييرات متكررة لكبار البيروقراطيين جنبا إلى جنب مع الكوادر الرئيسية في أهم دوائر الدولة ذات العلاقة بسياسة الطاقة. أضف إلى ذلك أن المصالح التركية لم تكن على الدوام متفقة حول الخط السياسي الواجب اتباعه كما تجلّى في الجدل الذي دار بين إيمره غوننساي، كبير مستشارين سابق في شؤون الطاقة لدى رئاسة الوزراء تانسو تشيلر، ووزير خارجية لفترة قصيرة، من جهة، وبين كبار إداريي بوتاش (BOTAS)، شركة خطوط الأنابيب الحكومية التركية، من جهة ثانية، حول مدى أفضلية خط باكو. جيحان لنقل النفط الخام من أذربيجان⁽³⁶⁾.

ولم يتغيّر هذا الشجار الداخلي إلّا بعد تولّي حكومة رئيس الوزراء مسعود يلماظ الائتلافية للسلطة في تموز/ يوليو سنة 1997م. قام يلماظ بزيارة كل من أذربيجان، وقازاخستان، وجورجيا خلال الأشهر الأولى من توليه للسلطة تعبيراً عن اهتمامه الشخصي بخط الأنابيب. وفي تفليس وقّع مع الرئيس الجورجي إدوارد شيفارنادزه اتفاقاً حول خط أنابيب لنقل النفط الأذربيجاني في شهر آذار/ مارس من سنة 1998م. نجحت وزارة الطاقة التركية في إقامة صلات وثيقة مع شركاء قزوينيين ما لبثت أن تمخضت، في أيار/ مايو سنة 1998م، عن توقيع اتفاقية رئيسية حول خط الأنابيب وبرنامج عمل مشترك لتسليط الضوء على تفاصيل إجراءات البيع، والتمويل، والمسائل التكنولوجية الأخرى التي كانت قد تُركت معلّقة في الدراسة الأولى لجدوى المشروع⁽³⁷⁾ ومدى ملاءمته وعمليته. حتى قادة الجيش بذلوا جهوداً لتدعيم موقع تركيا في المنطقة عن

طريق عقد اتفاقيات تعاون مع كل من أذربيجان وجورجيا خلال الزيارات التي قام بها رئيس الأركان العامة الجنرال إسماعيل حقي قرة ضايبي في ربيع سنة 1998م.

وكذلك، فإن وزير الخارجية إسماعيل جيم زار المنطقة، كما عقد في الأول من آذار/ مارس سنة 1998م، مؤتمراً، حول خط باكو - جيحان ومسائل الطاقة القزوينية ذات العلاقة، حضره وزراء خارجية كل من: قازاخستان، جورجيا، تركمانستان، وأذربيجان. وقد جرى تدعيم اتفاقهم على متابعة دراسة مشروع باكو - جيحان أواخر شهر نيسان/ أبريل، حين اجتمع رؤساء جمهوريات تركيا، وجورجيا، وأذربيجان في شمال - شرق تركيا⁽³⁸⁾. وقد تكرر هذا الالتزام بشكل أكثر جدية في اجتماع لرؤساء جمهوريات: تركيا، جورجيا، أذربيجان، قازاخستان، وأوزبكستان، تمّ عقده بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لقيام الجمهورية التركية في التاسع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1998م. وقّع رؤساء الجمهورية بيان أنقرة الذي عبّروا فيه عن التزامهم السياسي بخط باكو - جيحان بوصفه خط التصدير الرئيسي⁽³⁹⁾.

غير أن هذه، جميعاً، لم تكن إلاّ تعهدات أو التزامات سياسية؛ لم تكن تفرض أية واجبات حقوقية أو مالية على الدول المعنية. ثمّة مجموعات خبراء ثنائية ومتعددة الأطراف حاولت مناقشة التفصيلات الصعبة لعملية إنشاء خط الأنابيب، لتقاسم التكاليف فيما بين الدول المشاركة والشركات النفطية التي سيتعيّن عليها بناء خط الأنابيب، ولتقاسم الموارد. غير أن هذه المناقشات تعقّدت جراء شجار دائم وصراعات متواصلة بين الخبراء الأتراك وشركة (AIOC) حول تقديرات تكاليف المشروع. فالدراسات التركية قدرت التكاليف بحوالي 2,3 مليار من الدولارات، في حين تتراوح تقديرات الشركات النفطية بين 4 و4,5 مليارات من الدولارات، مما سيجعل خط الأنابيب غير جذاب من الناحية الاقتصادية. يتركز اهتمام المفاوضات، في المقام الأول، على الحصول

على ضمانات تركية لتسوية مسألة الكلفة المتكبدة زيادة عن الرقم الذي قدرته تركيا نفسها⁽⁴⁰⁾.

في سعيها وراء مصالحها على صعيد خط أنابيب باكو - جيحان، لم تهمل أنقرة استخدام ورقة المضائق التركية. فعلى الرغم من أن اتفاقية مونترو لسنة 1936م، تنص على إلزام تركيا بالموافقة على تأمين المرور الحر بالمضائق للجميع وفي أي وقت، باستثناء زمن الحرب، عبرت الحكومة التركية، بوضوح لا لبس فيه، عن عدم استعدادها للسماح بالزيادة المتوقعة لمرور ناقلات النفط العملاقة نتيجة شحن مجمل كميات النفط الخام، الواصلة مستقبلاً من حوض بحر قزوين إلى ميناء نوفو راسيسك الروسي أو مرفأ سوبسا الجورجي، عبر المضائق. أما السبب الرئيسي الذي ساقته أنقرة فهو الخطر البيئي الكارثي الذي سيتعرض له سكان استانبول الذين يصل تعدادهم إلى اثني عشر مليوناً⁽⁴¹⁾.

في سنة 1994م، اعتمدت أنقرة قانوناً جديداً للمرور الآمن بالممرات يفرض قيوداً على مرور البواخر الناقلة للمواد القابلة للاحتراق والخطرة الأخرى. وتعتزم أنقرة أن تتمسك بهذا القانون وتدافع عنه في وجه الانتقادات الشديدة الصادرة عن كل من: روسيا، بلغاريا، رومانيا، اليونان، وقبرص، والتي تفجّرات أولاً في الاجتماع العام للمنظمة البحرية الدولية (IMO) بلندن في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1997م⁽⁴²⁾. ولكن المرور الآمن سوف يتحسن عن طريق تطبيق نظام خدمات لمرور المراكب جرى تطويره من قبل فريق عمل برئاسة القائد السابق للقوات البحرية التركية، الأدميرال غوفن إيرقايا، الذي كان أيضاً مستشاراً خاصاً لرئيس الوزراء مسعود يلماظ في الشؤون البحرية. ومع وضع النظام الجديد قيد التنفيذ بحلول سنة 2000م، ستكون الممرات أكثر قدرة على التعامل مع حركة المرور المتوقعة⁽⁴³⁾. ونظراً للمساعي التركية عزفت لجنة السلامة التابعة للمنظمة البحرية الدولية عن معالجة الشكاوى الروسية حول شروط المرور في دورتها التي عقدت في أيار/مايو سنة 1998م، غير أن ذلك

سم يمنع الروس من إثارة القف : أخ سي ماع لجنة (IMO) سنة 1999م⁽⁴⁴⁾.

لا يمكن إغفال الهواجس التركية بشأن المخاطر الكامنة في تزايد كميات النفط المارة بالمضائق بسهولة نظراً لوجود سجل حافل بالحوادث في مضيق البوسفور⁽⁴⁵⁾. فإمكانية الإغلاق الكامل للمضائق في وجه الشحنات النفطية الكبيرة بعد حادث ذي عواقب وخيمة بالنسبة إلى سكان استانبول لا يمكن استبعادها كلياً. ومع ذلك فإن الدافع البيئي لم يكن الدافع الوحيد لسياسة تركيا. ففي أواخر سنة 1998م، عمدت أطراف شركة (AIOC) مرة أخرى إلى تأجيل اتخاذ أي قرار حول خط أنابيب التصدير الرئيسي بسبب مسألة مدى صلاحيته التجارية غير المحسومة، مما دفع وزير الشؤون البحرية التركية السابق برهان قره إلى التهديد برفع رسوم المرور بالمضائق خمسة أضعاف، قائلاً: «عندئذ سوف يرون ما سيحصل لأحلامهم الخاصة بالحصول على النفط الرخيص». وفي رد فعل غير محسوب بادرت الحكومة التركية إلى الإعلان عن فرض مقاطعة فعلية على شركتي بريتيش بتروليوم وأموكو اللتين اعتبرتهما مسؤولتين عن تمنع شركة (AIOC)⁽⁴⁶⁾.

لم يتأثر صانعو القرار في مجالس إدارات مجمعات الشركات النفطية العالمية كثيراً بمناورات الحكومتين التركية والأمريكية السياسية. فالاعتبارات الاقتصادية والمالية، هي العوامل الحاسمة بنظر هؤلاء؛ لن يقع اختيارهم إلاً على مشروع مربح. إن الشكوك المتزايدة حول مدى ضخامة الطاقة النفطية القزوينية، ومدى سرعة إنتاج النفط، تجبر الشركات على التحلي بالحذر. يبدو محتملاً أن تبقى خطوط الأنابيب الموجودة قادرة، ولفترة لا بأس بها من الزمن، على تلبية متطلبات الإنتاج المتوقع، خصوصاً إذا تم تحسين طاقة هذه الخطوط ورفعها⁽⁴⁷⁾، مما يلقي بظلال من الشك على مدى ضرورة وجود خط

أنابيب رئيسي جديد للتصدير، بين باكو وسوبسا، أو بين باكو وجيحان على حد سواء.

تبقى تقديرات الجدوى الاقتصادية متأثرة أيضاً بالسياسة، خصوصاً في هذه المنطقة المضطربة المبتلية باحتمالات الصراعات القوية داخل الدول وبينها. وقد زاد ثقل هذه العوامل جراء تسييس عملية التنمية الإقليمية للطاقة من جانب الحكومتين الأمريكية والتركية. وبالتالي فليس مفاجئاً أن تبادر الشركات النفطية إلى مطالبة هاتين الحكومتين بتحمل جزء كبير من تكاليف خط الأنابيب. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى تقليص الفوائد الاقتصادية المباشرة المتوقعة بالنسبة إلى تركيا.

يأتي رد فعل المستثمرين في مجال النفط على التكاليف والمخاطر السياسية التي يصعب احتسابها، على إمكانية بقاء أسعار النفط الخام متدنية طويلاً، وعلى آفاق الإنتاج غير المؤكدة، على شكل إطالة أمد استثماراتهم. فحسب كلام الناطق باسم (AIOC)، قامت الشركة بخفض ميزانيتها لسنة 1999م، إلى 315 مليوناً من الدولارات بالمقارنة مع ميزانية بلغت 700 مليون من الدولارات في سنة 1998م⁽⁴⁸⁾. أضف إلى ذلك أن الشركات النفطية التي سيتعين عليها، آخر المطاف، تحمل مخاطر أي توظيف في مشروع خط الأنابيب الإقليمي ليست متعرضة لأي ضغط. ليس ثمة أي احتمال لحدوث نقص في النفط في المستقبل القريب. من شأن عودة العراق، أخيراً، إلى السوق النفطية أن يعني توفر احتياطات مؤكدة إضافية بأحجام تكاد توازي طاقة حوض بحر قزوين. لن يكون النفط القزويني مطلوباً حتى بداية القرن الحادي والعشرين حين يكون الطلب المتنامي في شرق وجنوب آسيا قد أدى إلى زيادة الطلب العالمي زيادة ذات شأن.

ثمّة، على أية حال، ضغوط على حكومات المنطقة لبناء خطوط الأنابيب

إذا أرادت الحصول على الأموال اللازمة لتحسين الظروف الاجتماعية المتدهورة جداً التي تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي لبلدان هذه الحكومات على المدى الطويل⁽⁴⁹⁾. وقد يُشكّل هذا، جنباً إلى جنب مع رغبة هذه الحكومات في توثيق صلات بلدانها بالبنى الاقتصادية الدولية، السبب الكامن وراء الالتزام القوي الحديث بإنشاء خط أنابيب جيحان - باكو من جانب قادة كل من أذربيجان وجورجيا. قد تكون ثمة فرصة جيدة لاتخاذ قرار مبدئي بشأن خط الأنابيب الرئيسي لتصدير النفط الأذربيجاني حتى سنة 2001م، إذا بقيت حكومة الولايات المتحدة مستمرة في الضغط لصالح تحقيق معبر نقل الطاقة من الشرق إلى الغرب، إذا بادرت الحكومة التركية، بسرعة، إلى طرح خطة تمويل سخية لمشروع باكو - جيحان، وإذا لم تشهد المنطقة أي تفجّر جديد لصراعات عنيفة أخرى. غير أن ذلك لن يعني أن عملية الإنشاء ستبدأ مباشرة. فهذه العملية لن تنطلق حتى يتوفر ما يدعو إلى الاقتناع، بعد احتساب طاقة المنافذ الموجودة للنفط الخام، بوجود كميات من النفط تكفي لضمان ربحية المشروع.

يزداد الوضع تعقيداً جراء مضاعفة قضية خط الأنابيب النفطية بمشكلة خط أنابيب الغاز في مشروع الممر الواصل بين الشرق والغرب. حالياً، تلبية تركيا حاجتها المتزايدة من الغاز الطبيعي عن طريق استيراد كميات من روسيا تصل إلى البلاد عبر بلغاريا. ولزيادة الكميات المستوردة اتفقت تركيا وروسيا على مد خط للغاز عبر البحر الأسود إلى ميناء صامصون التركي الذي يمكن ضخ الغاز منه إلى الشبكة الأناضولية. ولتنفيذ مشروع التيار الأزرق هذا، قامت شركة غاز بروم الروسية العملاقة بتأسيس مشروع مشترك مع شركة إيني (ENI) الإيطالية، ولكن المشروع تلقى ضربة موجعة بسبب الأزمة المالية الأخيرة في روسيا. ومع ذلك فإن الاعتماد على الغاز الروسي سيدوم لبعض الوقت، مما يعني أن أنقرة لن تستطيع تجاهل المصالح الروسية فيما يخص خط أنابيب النفط المخطط له. ذلك هو السبب الكامن وراء عدم معارضة الحكومة التركية

لإيصال النفط الخام الأذربيجاني إلى ميناء نوفو راسيسك، فضلاً عن أنها أعلنت عن أنها لن تعرقل نقل هذا النفط عبر المضائق. سيجري تحمل حتى حصول زيادة معينة في حركة النفط جراء تشغيل خط تنكيز. نوفو راسيسك لأنابيب شركة (CPC)، شرط ألا تفضي إلى إلغاء مشروع باكو - جيحان.

للتخفيف من الاعتماد على روسيا، بادرت تركيا إلى السعي لتأمين مصادر بديلة للغاز، غير أن هذه المبادرات لم تكن هي الأخرى خالية من المشكلات. ثمة صفقة غاز كبيرة عقدها مع إيران في سنة 1996م، رئيس الوزراء نجم الدين إيربكان من حزب الرفاه الإسلامي، أزعجت الإدارة الأمريكية كثيراً. حاولت تركيا تخفيف الغضب الأمريكي عن طريق حصر مشاركتها المالية بالجزء التركي من خط الأنابيب المخطط له ومن خلال دمج خط إيران - تركيا بخطط تخص مشروعاً أكبر يستهدف جلب الغاز الطبيعي التركماني إلى أوروبا عبر إيران وتركيا (بات العمل في الجزء الإيراني - التركمانستاني منطلقاً).

على الرغم من أن واشنطن توصلت أخيراً إلى استنتاج يقول إن صفقة الغاز التركية مع إيران لا تشكل انتهاكاً لقانون فرض الحظر على إيران وليبيا، فإن إدارة كلينتون تستمر في بذل المساعي الرامية إلى إقناع تركيا بأن من شأن مد خط أنابيب غاز عابر لبحر قزوين من تركمانستان إلى باكو ومنها إلى تركيا كجزء من ممر بين الشرق والغرب لنقل الطاقة أن لا يكون أقل جاذبية⁽⁵⁰⁾. أثبتت تركيا أنها منفتحة على مثل هذه المقترحات الأمريكية، وقد تمّ في تشرين الأول/أكتوبر سنة 1998م، توقيع اتفاقية مبدئية لشراء الغاز من قبل رئيس الجمهورية سليمان ديمريل ونظيره التركماني سابا مراد نيازوف. وجرى تحويل هذه الاتفاقية إلى اتفاق شراء نهائي في أيار/مايو سنة 1999م، حين وقّع وزير الطاقة والثروات الطبيعية التركي، ضياء أقطاش اتفاقية أخرى تلحظ إنشاء خط أنابيب غاز بطول 2000 كم عبر بحر قزوين، أذربيجان، وجورجيا إلى تركيا،

يمكن ربطه بالشبكة الأوروبية لخطوط الأنابيب لإيصال الغاز التركماني إلى المستهلكين الأوروبيين. تصل طاقة الخط إلى عشرين ملياراً من الأمتار المكعبة في السنة الواحدة، تخطط تركيا لشراء 16 ملياراً منها. من المتوقع أن يبدأ الغاز بالوصول مع حلول سنة 2002م⁽⁵¹⁾. وبعد هذه الحركة باتت لدى تركيا وتركمانستان اتفاقيات حول إيصال الغاز الطبيعي إما عبر إيران أو عن طريق خط عابر لبحر قزوين. وبين هذين الخيارين نرى أن ذلك الذي يعبر إيران هو الأكثر تطوراً بما لا يقاس؛ أما البديل العابر لبحر قزوين فليس له أي وجود إلاً على الورق. لا بد من الانتظار لرؤية أي من الخيارين سيتم تحقيقه.

يتعين على أنقرة، لدى سعيها إلى تأمين مصالحها على صعيد خطوط أنابيب النفط، أن تأخذ في حسابها العداء الأمريكي لطهران، وأن تتجنب إعطاء انطباع يشي بأن مخططاتها الخاصة بأنابيب الغاز تتضارب مع أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة. غير أن تركيا ليست لها مصلحة في استعلاء إيران التي يجب عليها، لأسباب مختلفة، أن تحتفظ بعلاقات جوار نشطة معها⁽⁵²⁾.

وبالتالي، فإن على تركيا، إذا ما أرادت جني ثمار مشروعات خطوط الأنابيب التي تعتزم إقامتها، أن تصمم سياسة تحافظ على التأييد الأمريكي لمشروع باكو - جيحان دون المبالغة في استثارة عداء كل من روسيا وإيران. وهذا يتطلب اعتماد دبلوماسية طاقة تتصف بالمهارة، غير أن أنقرة قد تضطر، في النهاية، لأن تُقدم على خيارات واضحة إذا كانت تريد الحصول على حصة من طاقة آسيا الوسطى بالمطلق.

يُفرضُ هذا النمط المعقّد والمتشابك من علاقات الطاقة التي تؤثر ليس فقط على سياسة تركيا الإقليمية في حوض بحر قزوين بل وعلى علاقاتها بالولايات المتحدة وروسيا، على السياسة الخارجية التركية عملية موازنة بالغة الدقة تتجاوز سياستها الإقليمية في الشرق الأوسط (الأكبر والأوسع). وهذا الوضع المثلث بالعديد من العناصر المتناقضة يساهم في خلق شعور بوجود قُدْرٍ

كبير من الخطر لدى نخبة السياسة الأمنية والخارجية في أنقرة⁽⁵³⁾، كما يفاقم من الإحساس العام بالضيق وعدم الاطمئنان الذي ما لبث أن تمخض عن مطالبات أقوى بالتعاون من جانب حلفاء تركيا الغربيين وعن تكثيف مواز للجهود التركية على صعيد الدفاع عن مصالحها القومية المتصورة، ولو من طرف واحد عند الضرورة.

الأعمال

تعكف الصناعة والأعمال التركية على بذل محاولات كثيرة في سبيل تعزيز مكانتها وتوسيع دائرة نفوذها في آسيا الوسطى. ولا تتردد الحكومة التركية في تقديم ما تستطيعه من دعم لهذه الجهود عن طريق توفير المساعدات المالية والتكنولوجية لدول آسيا الوسطى. ما لبثت هذه الجهود المتضافرة أن تمخضت عن نتائج مختلطة؛ نجحت تركيا في تطوير شبكة جيدة الكثافة من الاتصالات مع المنطقة (اتصالات بعيدة، خطوط مواصلات، نقل). باتت مؤسساتها المالية الرئيسة تمارس نشاطها في جميع البلدان الهامة. كانت علاقاتها التجارية ناجحة، وإن لم تخلُ من بعض الشوائب والخيبيات المتبادلة. لقد عانى الدعم السياسي للنشاطات الاقتصادية من غياب الزخم بسبب عدم الاستقرار على صعيد السياسة الداخلية، خصوصاً فترة حكومة الرفاه - الطريق القويم (DYP-RP) الائتلافية في سنتي 1996 - 1997م. إن العلاقات الاقتصادية مع روسيا تفوق نظيرتها مع الجمهوريات الجديدة كثيراً. ومع ذلك، فإن تركيا موشكة على أن تصبح البؤرة الإقليمية للنشاطات الاقتصادية التي تمارسها الشركات الأوروبية والأمريكية متعددة الجنسيات في أسواق آسيا الوسطى، وما وراء القفقاس، والشرق الأوسط. من شأن العلاقات الاقتصادية مع الدول حديثة الاستقلال أن تستفيد من التوصل إلى حلول لجملته النزاعات الإقليمية المختلفة فيما وراء القفقاس، هذه النزاعات التي يترك بعضها أثره المباشر على سياسة تركيا الإقليمية.

منذ البدايات الأولى للاستقلال السياسي، بذلت تركيا جهوداً كبيرة لمساعدة دول آسيا الوسطى لتمكينها من أن تصبح مستقلة اقتصادياً عن طريق تطوير اقتصاداتها الوطنية مع بناء قاعدة هيكلية لاقتصادات سوق ناجحة⁽⁵⁴⁾. وقَّعت أنقرة أكثر من مئتي اتفاقية مع هذه الجمهوريات في مختلف ميادين (الاقتصاد، الثقافة، التعليم، الاتصالات، النقل، المساعدة التكنولوجية، والتدريب). قام مصرف أكرزيمبانك (Eximbank) التركي بتقديم 1,1 مليار من الدولارات على شكل قروض ومساعدات برنامجية واستثمارية لعمليات توريد المواد الغذائية التركية إلى الجمهوريات الجديدة. ثمة مبادرات تسليفية أخرى تعرضت للإعاقه بسبب صعوبات التسديد في الأوقات المحددة من قبل بعض الدول التركية مثل أذربيجان.

لقد تمَّ التعاون على أصعدة تقديم المعونة الفنية، والتدريب، والثقافة، في المقام الأول، تحت مظلة وكالة التعاون الدولي التركية (TICA) التي هي مؤسسة تمَّ إيجادها سنة 1992م، لهذه الأغراض، وهي تابعة لوزارة الخارجية التركية. تضطلع هذه المؤسسة بمهام تنظيم ودعم عمليات تدريب المدراء وموظفي الدولة، وإعداد قاموس «تركي»، وتطوير المناهج الجامعية، ونقل البرنامج القومي التركي الناجح إلى حد كبير لعملية تطوير المشروعات الصناعية الصغيرة إلى دول آسيا الوسطى⁽⁵⁵⁾. شكلت المؤسسة، أيضاً، حافزاً لإيجاد اتحاد الغرف التجارية وأسواق البورصات في أوراسيا جنوباً إلى جنب مع اتحاد وكالات الأنباء لدى البلدان الناطقة بالتركية. وكذلك، فإن المؤسسة تضطلع أيضاً بدور ضابط الارتباط التركي مع سائر المنظمات الدولية الناشطة في المجالات والميادين ذاتها.

تبدي أوساط التجار ورجال الأعمال الأتراك هي الأخرى نشاطاً ملحوظاً في دول آسيا الوسطى. فالشركات التركية وظفت ما يزيد عن ستة مليارات من الدولارات في المنطقة. وإضافة إلى بعض شركات الإنشاءات التركية الكبرى

التي تقوم ببناء الفنادق، والمطارات، وغيرها من مجمعات البنية التحتية، ثمّة مئات من الشركات الصناعية والتجارية الأصغر الناشطة في جُلّ فروع اقتصادات آسيا الوسطى⁽⁵⁶⁾، بالإفادة من البنية التحتية المتطورة إلى حد مقبول للاتصالات بين تركيا وأكثرية الجمهوريات الجديدة. تحولت استانبول بؤرة نقل جوي للرحلات الجوية إلى المنطقة، كما أن جزءاً كبيراً من اتصالات آسيا الوسطى مع العالم يتم عن طريق الأقمار الاصطناعية عبر مرافق وتجهيزات تركية.

إن العديد من الشركات الدولية التي لها فروع في تركيا تستخدم هذه المرافق لتوسيع نشاطاتها في آسيا الوسطى وما وراء القفقاس، مستفيدة من التكاليف الأدنى في تركيا بالمقارنة مع البلدان الأوروبية من جهة، ومن كون الأتراك عموماً أقدر على التواصل مع أهالي الجمهوريات الجديدة بفضل علاقات القرابة اللغوية والثقافية من جهة ثانية.

غير أن التوقعات المتبادلة تعيّن عليها أن تتعرض لشيء من الترويض لإنزالها من مستوى المبالغاة المفعمة بالنشوة في الفترة الأولى من العلاقات إلى تقييمات أكثر تعقلاً وتوازناً للإمكانيات الفعلية⁽⁵⁷⁾. تعين على مؤسسات الأعمال التركية أن تتعلم فن التعامل مع الأجهزة البيروقراطية المصرة على التمسك بالعادات السوفيتية القديمة أغلب الأحيان من جهة ومع كل من المحسوبة والفساد جنباً إلى جنب مع انعدام الخبرة المهنية من جهة أخرى، في آسيا الوسطى. أما الإدارات وأوساط رجال الأعمال الجدد في آسيا الوسطى، فقد تعيّن عليها، بالمقابل، أن تدرك أن القرابة لا تعني دائماً السلوك المنصف والعاقل من جانب أبناء العمومة الجدد من الأتراك. لعل النقص المزمن للقطّع الأجنبي في دول آسيا الوسطى، هذا النقص الذي فرض قيوداً قاسية على توسع الأعمال، هو الذي ساهم بقوة في إعادة التوقعات والأحلام الجامحة إلى أحجامها الواقعية.

يتجلى الأمر في أرقام التجارة؛ بلغت قيمة الصادرات إلى الجمهوريات التركية الخمس في سنة 1998م (831,3) مليوناً من الدولارات. على الرغم من أن هذا الرقم هو ضعف ما كان في سنة 1993م، فإنه لا يشكل سوى ثلث قيمة الصادرات التركية إلى سائر الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة (CIS) التي وصلت إلى 2,66 مليار من الدولارات. يصح الكلام نفسه على ما استوردته تركيا من المنطقة، إذ يشكل مبلغ 448,8 مليوناً من الدولارات ما يزيد قليلاً عن عُشر مجموع ما تم استيراده من رابطة الدول المستقلة. إن الحجم الإجمالي لتجارة تركيا مع الجمهوريات التركية والبالغ 1,28 مليار من الدولارات يساوي حجم تجارتها مع أوكرانيا (1,26 مليار من الدولارات). فقط قازاخستان من بين الجمهوريات التركية احتلت مكاناً لها بين شركاء تركيا الأربعين الأول، إذ بلغ حجم التجارة معها 466,62 مليوناً من الدولارات⁽⁵⁸⁾

أدى تفكك الاتحاد السوفيتي إلى ازدهار التجارة والعلاقات الاقتصادية الأخرى الروسية - التركية. رسمياً تحتل روسيا المرتبة السادسة على سلم شركاء تركيا التجاريين، إذ بلغ حجم التجارة بينهما 4,230 (مليارات من الدولارات في سنة 1998م، غير أن التجارة الفعلية كانت أكبر بكثير في السنوات الأخيرة إذا ما أخذنا «تجارة الحقائق» غير المسجلة التي لم تبدأ بالتراجع إلا في النصف الثاني من سنة 1998م، بعد الأزمة المالية المتجددة في روسيا بعين الاعتبار. لا علاقة لتجارة الحقائق باسمها، غير أنها تتم عن طريق الشاحنات بل وحتى البواخر التي تكون محملة «بكل شيء» من علب عصير الحمضيات إلى عربات النقل الكورية ذوات الأربع عجلات وطاولات الكوي»⁽⁵⁹⁾.

غير أن تركيا وفئة رجال الأعمال والتجارة فيها نجحت في إثبات وجودها بقوة على ساحة الحياة الاقتصادية في الجمهوريات التركية بآسيا الوسطى وما وراء القفقاس. أما المستوى المتدني من الفعالية الاقتصادية والتبادل فناجم

بالدرجة الأولى عن نقص تطور الجمهوريات الجديدة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي^{(60)*}. ثمة، على أية حال، إمكانية للتحسين إذا ما تم حل مشكلات الطاقة، الأمر الذي سينطوي أيضاً على وضع حد لمعظم الأزمات والتوترات الفعلية والمحتملة في المنطقة. فكما في الأجزاء الأخرى من أوراسيا ما بعد الحرب الباردة، ستكون عملية التنمية الاقتصادية في آسيا الوسطى وما وراء القفقاس شديدة الاعتماد على الاستقرار السياسي في المنطقة، غير أن مساهمات تركيا المحتملة في بلوغ ذلك الهدف تعاني من قيود بالغة القسوة بسبب قدراتها المحدودة على الأصعدة الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية.

القرابة

خففت الحكومة التركية من لغتها الخطابية السياسية الداعية إلى خلق رابطة أقوام تركية وراحت تبني هدفاً أكثر واقعية متمثلاً بمساعدة الجمهوريات الجديدة على تطوير هويتها التركية إذا رغبت في ذلك. غير أن جهوداً رسمية أهدأ ما زالت تُبذل دون توقف في سبيل خلق شعور بالوحدة بين تركيا والجمهوريات الجديدة. ثمة منظمات غير حكومية ناشطة أيضاً على صعيد بناء جسور مع الجمهوريات التركية. وهذه النشاطات تؤدي أحياناً إلى إثارة مشكلات للحكومة، خصوصاً حين تكون موجهة نحو تأييد جماعات المعارضة في الجمهوريات الجديدة، أو إذا كانت تدعو بصورة مكشوفة إلى تجميع سائر

(*) إذا أخذنا إجمالي الناتج القومي (GDP) معياراً لحجم السوق والطاقة الاقتصادية، فسيتمين علينا أن ندرك أن مجموع الناتج القومي للدول القزوينية الثلاث الغنية نفطياً: أذربيجان وقازاخستان وتركمانستان في سنة 1996م، البالغ 23,4 ملياراً من الدولارات، كان مساوياً لدخل مقاطعة بريمن التي هي أصغر المقاطعات الألمانية. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

الأتراك ووضعهم تحت قيادة تركيا. ومع ذلك فإن العلاقات الثقافية، مهما كان نوعها، تبدو، على المدى الطويل، منطوية على أكثر الآفاق تبشيراً بترسيخ نفوذ تركيا الدائم في الجمهوريات الجديدة. وهذا الحضور يتزايد زخماً باضطراب جراء انتشار وسائل الإعلام التركية في مختلف أرجاء آسيا الوسطى وما وراء القفقاس.

حاولت الحكومة التركية ضمان العلاقة الناشئة حديثاً عن طريق تقديم عشرة آلاف منحة دراسية لطلاب من هذه البلدان. وإضافة إلى ذلك، فإن تركيا تتعاون مع الجمهوريات في إنشاء مدارس للتدريب المهني، ومدارس ثانوية، بل وحتى جامعات، كما في قازاخستان وقيرغيزستان⁽⁶¹⁾. تقوم وزارتا الثقافة والتعليم بتوفير الكوادر، والمعدات، والمواد التدريبية. والعديد من هذه النشاطات تنسقها مؤسسة (TICA). وإضافة إلى هذه الجهود العامة، قام أحد فروع الطريقة الدينية المعروفة باسم الثور، بقيادة فتح غولن، أي الفرع المعروف باسم أنصار فتح الله، بافتتاح مئة مدرسة خاصة في الجمهوريات الجديدة تبدي حرصاً على تأكيد التعليم الحديث ذي المستوى الرفيع، على الرغم من أن الخلفية التنظيمية هي خلفية دينية. تُعتبر هذه النشاطات عموماً تكملة جديرة بالترحيب لجهود تركيا الرسمية على صعيد التعاون الثقافي والتعليمي مع الدول التركية⁽⁶²⁾.

أما نشاطات مختلف جماعات التضامن والروابط الثقافية للأتراك من ذوي الأصول العرقية القفقاسية فهي من نوعية أخرى. تكون في العادة تعبيراً عن دعم اندفاع الأقرباء في المنطقة نحو الاستقلال، سواء في روسيا أو بعض الدول المؤسسة حديثاً في القفقاس. ما لبثت الجماعات الداعمة للقضية الشيشانية وتلك المؤيدة لاستقلال أبخازيا عن جورجيا أن أصبحت بالغة الشهرة. كثيراً ما تؤدي نشاطات هذه الجماعات إلى خلق مشكلات للحكومة التركية في علاقاتها مع البلدان ذات العلاقة، إضافة إلى هذه النشاطات تشكل أحد العوامل الجديدة

المؤثرة على عملية رسم سياسة تركيا الخارجية، هذه العملية التي باتت أكثر تعرضاً لضغط الجمهور وتأثيره مما كانت قبل عشر سنوات بما لا يقاس⁽⁶³⁾.

تبادر هذه المنظمات أحياناً إلى التعبير أيضاً عن نزعات وحدوية تركية، على الرغم من أن الأمر يتجلى بقدر أكبر من الوضوح في نشاطات منظمات أخرى يتركز اهتمامها على دول آسيا الوسطى. لقد قامت مؤسسة الصداقة، الأخوة، والتعاون بين الدول والمجتمعات التركية (TUDEV)، التي تأثرت كثيراً بآلب أرسلان توركش، الزعيم المتوفي لحزب الحركة القومية (MHP) القومي التركي المتطرف، بتنظيم ستة مؤتمرات مزعومة للدول والمجتمعات التركية، دعت إليها وفوداً من العالم التركي كله بما فيه قبرص الشمالية والجمهوريات «التركية» في الاتحاد الروسي⁽⁶⁴⁾. وهذه المناسبات حضرتها بانتظام شخصيات سياسية تركية رفيعة المستوى، بمن فيها رئيسا الجمهورية أوزال وديميريل ورئيسة الوزراء تانسو تشيللر. وقد ساهمت هذه مع غيرها من النشاطات الحدودية التركية الصريحة التي كانت برعاية كل من وزارة التعليم ورئاسة الشؤون الدينية في إثارة قلق الروس ومخاوفهم بشأن أهداف تركيا في المنطقة^{(65)(*)}.

كانت نجاحات جماعة الضغط الحدودية التركية (اللوبي الطوراني) قليلة على صعيد التأثير في صياغة سياسة تركيا الخارجية تجاه آسيا الوسطى وما وراء القفقاس. فالسياسة الخارجية التركية بقيت، حتى بعد أن أصبح حزب الحركة القومية (MHP) شريكاً في حكومة أجيود الائتلافية بعد انتخابات سنة

(*) في شهر أيار/مايو سنة 1998م بادرت الإدارة إلى تنظيم المجلس الإسلامي الثالث لأوراسيا الذي جمع ثمانية وأربعين رجلاً دين «معتدل» من كل من البلقان، والدول المستقلة حديثاً بما فيها روسيا الاتحادية، وتركيا. وتهدف هذه اللقاءات الدورية المنتظمة إلى اختزال نفوذ المنظمات والدول الإسلامية المتطرفة في «العالم التركي». (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

1999م، شديدة الحرص على تجنب أي انحراف وحدوي تركي (طوراني)، على الرغم من أن تأكيد العلاقات مع رابطة الدول المستقلة (NIS) تعزز بعض الشيء.

الآفاق: مساع لبناء أنظمة فعالة أم الاعيب سياسية تقليدية؟

ما لبثت تركيا أن تعلمت بسرعة فن أخذ جملة المصالح المتضاربة والإمكانات الأقوى للأطراف الأخرى المشاركة في الشؤون السياسية والاقتصادية الإقليمية في آسيا الوسطى وما وراء القفقاس بعين الاعتبار. يصح ذلك خصوصاً على روسيا التي فرضت نفسها من جديد بوصفها قوة إقليمية ذات شأن، وإن لم تكن على الدرجة ذاتها من السيطرة مثل الاتحاد السوفيتي. فروسيا تشكل العقبة الرئيسية أمام تحقيق مصالح تركيا الإقليمية ذات العلاقة بالطاقة، فضلاً عن أنها عادت إلى احتلال مواقع عسكرية على الحدود التركية المباشرة⁽⁶⁶⁾. وكذلك فإن اعتماد تركيا على إيران، على صعيد حاجاتها الطاقية، يضيق على أنقرة مجال المناورة في المنطقة حين تبرز المصالح الإيرانية على الساحة، فيما يخص مقترحات بحر قزوين، أو خط أنابيب الغاز على سبيل المثال.

لا تستطيع تركيا بلوغ أهدافها ذات العلاقة بآسيا الوسطى وحوض بحر قزوين بالاعتماد على مواردها وقدراتها الخاصة وحدها. لا بد لأنقرة من أن تطور سياسة طويلة المدى منسقة مع المصالح السياسية لحلفائها الأمريكيين، والأوروبيين، بدرجة أقل. يتعين على هذه السياسة أن لا تكتفي بالتركيز على تطوير علاقات ثنائية وعلى قضايا الطاقة، بل يجب أن تهدف أيضاً إلى إضفاء صفة التعددية على الأنماط السياسية والاقتصادية في آسيا الوسطى، وإلى دفع عجلة تنمية الأعمال التي هي خارج دائرة الطاقة. لعل الإفادة من أسلوب تقسيم العمل بين مختلف الأطراف وإقامة شبكة بنى تحتية إقليمية، هما الضمانة الأفضل على المدى الطويل للاستقلال السياسي والاقتصادي النسبي بالنسبة إلى

جميع دول آسيا الوسطى وما وراء القفقاس . وفي مثل هذه الخطة تستطيع تركيا أن تكون عامل حفز مهم ، خصوصاً إذا نجحت في تأمين الدعم طويل الأمد من حلفائها الغربيين .

نظراً لإمكاناتها المحدودة على صعيد اتباع سياسة قومية بعيدة المدى تجاه آسيا الوسطى، يتعين على تركيا أن تستمر في طرح خطط سياسية واقتصادية متعددة الأطراف على المنابر المختلفة بهدف مناقشة واعتماد سياسات تحظى بموافقة الجميع من أجل تنمية المنطقة على المدى الطويل . وينطبق هذا، بشكل خاص، على «القمة التركية» التي يلتقي فيها رؤساء الدول في كل من: تركيا، أذربيجان، قازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، وقرغيزستان، والتي كانت أنقرة قد أطلقتها. ثمة أربعة من مثل هذه الاجتماعات تمت منذ سنة 1992م، غير أن اهتمام تركيا وآسيا الوسطى بمثل هذه المناسبات على نطاق أوسع، ما لبث، فيما يبدو، أن تضاعف. تستطيع تركيا أن تقوم بإحياء هذه الاجتماعات بوصفها منبراً لاجتراح علاقة خاصة ما مع رابطة الدول المستقلة حديثاً (NIS)، ولكن بوصفها مناسبة رفيعة المستوى تساعد على التطوير التدريجي لمنظومات إقليمية من شأنها أن تربط دول آسيا الوسطى المختلفة بعضها البعض الآخر من جهة، ويقوى ومؤسسات مهمة من خارج المنطقة من جهة ثانية. غير أن مثل هذا الأمر سوف يتطلب قدراً معيناً من التعديل في السياسات الخاصة بآسيا الوسطى لدى كل من تركيا والولايات المتحدة، هذه السياسات التي باتت، في السنوات القليلة الماضية، خاضعة لطغيان اعتبارات خطوط الأنابيب ومضاعفاتها الاستراتيجية.

من شأن «الألاعيب» الاستراتيجية «الكبرى» في المنطقة، على أية حال، أن تتمخض عن أطراف رابحة وأخرى خاسرة وأن تساهم في إحداث اضطراب دائم. فمثل هذه الألاعيب تكون على الدوام منطوية على خطر اكتساب الصفة العسكرية، خصوصاً إذا شعرت بعض الأطراف الخاسرة بأنها تملك ما يكفي

من القوة لقلب حظوظها عن طريق اللجوء إلى استخدام القوة. قد تصبح أرمينيا واحدة من هذه الأطراف إذا ما جرى حرمانها من المشاركة في مغامير مغبّر نقل الطاقة من الشرق إلى الغرب. فأرمينيا، معزولة إقليمياً ومُفَقَّرة نسبياً، قد تسعى إلى الحصول على الدعم الروسي أو الإيراني في سبيل نفس موقع أذربيجان الممتاز عن طريق إعادة إشعال النزاع حول مقاطعة ناغورنو قره باغ. لن يبقى مثل هذا التطور بعيداً عن التأثير على تركيا، خصوصاً بعد إنشاء خط أنابيب باكو - جيحان. ومن الممكن فهم الأمر من تورط تركيا السابق في النزاع، ذلك التورط الذي أدى إلى تعقيد العلاقات مع كل من أذربيجان وأرمينيا⁽⁶⁷⁾.

وبالتالي، فإن لأنقرة مصلحة في اجترار تركيبة قزوينية، بل وحتى آسيوية وسطى، من شأنها أن تمكنها من تحقيق المكاسب من علاقاتها الممتازة مع دول آسيا الوسطى وما وراء القفقاس دون الانجرار إلى النزاعات الإقليمية. ولتحقيق مثل هذه المصالح في ظروف العولمة المتنامية، قد تكون السياسات القائمة على المتطلبات الوظيفية - العملية لوضع الطاقة العالمي والمؤيدة لقوى السوق أنجح، على المدى الطويل، من السياسة الجغرافية وألعيب القوة التقليدية. وبالنسبة إلى تركيا، فإن من شأن ذلك أن يعني تركيز سياستها ذات العلاقة بالطاقة مع كل من حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى على تطوير طاقتها كمحور غاز طبيعي بين الشرق والغرب بدلاً من بنائها على خط أنابيب باكو - جيحان.